

دور المحافظ الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية في دعم الاحتياجات التمويلية  
للمشاريع الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني

The role of the investment portfolios of Islamic banks in supporting the financing needs  
productive projects in the Palestinian economy

زياد جلال الدماغ\*

نائب رئيس جامعة غزة للشئون الأكاديمية- فلسطين

[z.aldammagh@gmail.com](mailto:z.aldammagh@gmail.com)

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول للنشر: 2021/05/15

تاريخ الاستلام: 2021/05/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة التعرف على الإطار المفاهيمي المتعلق بالمحافظ الاستثمارية، كما تهدف التعرف على التطبيقات المعاصرة للمحافظ الاستثمار الإسلامية، تقديم توصيات إلى أصحاب المال والقرار في المصارف الإسلامية في توجيه مدخرات هذه المحافظ للمساهمة تحقيق التنمية في الاقتصاد الفلسطيني.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج نتائج أهمها، يوجد علاقة بين الوعي المعرفي للجمهور وإدراك الإدارة العليا والموارد البشرية المؤهلة من ناحية وتطبيق المحافظ الاستثمارية الإسلامية لغرض دعم المشاريع الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني من ناحية أخرى، يوجد علاقة بين الكوادر البشرية المؤهلة وتطبيق المحافظ الاستثمارية الإسلامية، هناك احتياجات تمويلية متنوعة ومتعددة لدعم مختلف المشاريع الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني.

تصنيف JEL: E22, G2, Z23, M11

**Abstract:**

This study aims to identify the conceptual framework related to investment portfolios, it also aims to identify contemporary applications of Islamic investment portfolios, to provide recommendations to the owners of money and the decision in Islamic banks to direct the savings of these portfolios to contribute to the achievement of development in the Palestinian economy.

The study reached several results, the most important of which is that there is a relationship between the awareness of the public and the awareness of higher management and qualified human resources on the one hand and the application of Islamic investment portfolios for the purpose of supporting productive projects in the Palestinian economy. Various and diversified financing to support various productive projects in the Palestinian economy.

**Keywords:** Investment portfolios, Banks, Financing, Productive projects, The Palestinian economy

Jel: E22, G2, Z23, M11

\* المؤلف المراسل.

## 1. مقدمة:

لقد شهد النصف الأخير من القرن العشرين ميلاد ظاهرة البنوك الإسلامية، وقد أعلمت هذه المصارف منذ نشأتها التزامها القيام بالمشروعات التنموية؛ لغرض المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية. ولكن واقع التجربة العملية للمصارف الإسلامية جاء مغاير لما عزم عليه، فقد اعتمدت على مجموعة من النظم والأساليب الاستثمارية واستخداماتها لا تتفق مع ما حددته لنفسها من أهداف.

فالناظر إلى هذه المصارف منذ نشأتها يجد أن الاستثمار طويل لم يحظ بأي أهمية تذكر فيها بالرغم من حتميته لتحقيق أهدافها التنموية، بينما يمثل الاستثمار قصير الأجل السمة الغالبة لاستثماراتها، فتحوّلت من الأسلوب الاستثماري طويل الأجل إلى الأسلوب التجاري قصير الأجل بحثاً عن السيولة والربحية، وعكست هذه التطورات مدى الانحراف في تجربة البنوك الإسلامية عن الإطار النظري الصحيح لها، كما ترتب عليه عدم قدرتها على الوفاء بمسئولياتها وإخفاقها في بلوغ الكثير من الآمال التي كانت معقودة عليها (أشرف محمد دوابه، 2006، ص 11-19).

وفي هذا الإطار تسعى هذه الدراسة إلى المساهمة بخروج المصارف الإسلامية من هذا المأزق من خلال وضع نموذج مقترح لتدعيم الاستثمار طويل الأجل في تلك المصارف من خلال بناء محافظ استثمارية بأنواعها المختلفة بما يساهم في تحقيق أهدافها التنموية، فضلاً عن تحقيق أهدافها الخاصة بتعظيم الربحية وتخفيض مخاطر السيولة، وتحقيق أكبر قدر من الأمان.

## 1.1 مشكلة البحث:

فمن الملاحظ لواقع التنمية والنمو الاقتصادي في بعض دول العالم الإسلامي عامةً وفلسطين خاصةً أنها بحاجة إلى أحداث التنمية والنمو الاقتصادي في ظل تزايد البطالة والفقر وتزايد عدد السكان، ومن هنا أتى هذا البحث ليسلط الضوء على دور المحافظ الاستثمار الإسلامية لدى البنوك الإسلامية لدعم الاحتياجات التمويلية للمشاريع الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني، وعليه يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما دور المحافظ الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية في دعم الاحتياجات التمويلية للمشاريع الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني؟ ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما علاقة الوعي المعرفة للجمهور في المحافظ الاستثمارية؟
- ✓ ما علاقة إدراك الإدارة العليا في المحافظة الاستثمارية؟
- ✓ ما علاقة الموارد البشرية المؤهلة في المحافظ الاستثمارية؟
- ✓ ما علاقة الاحتياجات التمويلية للمشاريع الاقتصادية في المحافظ الاستثمارية؟

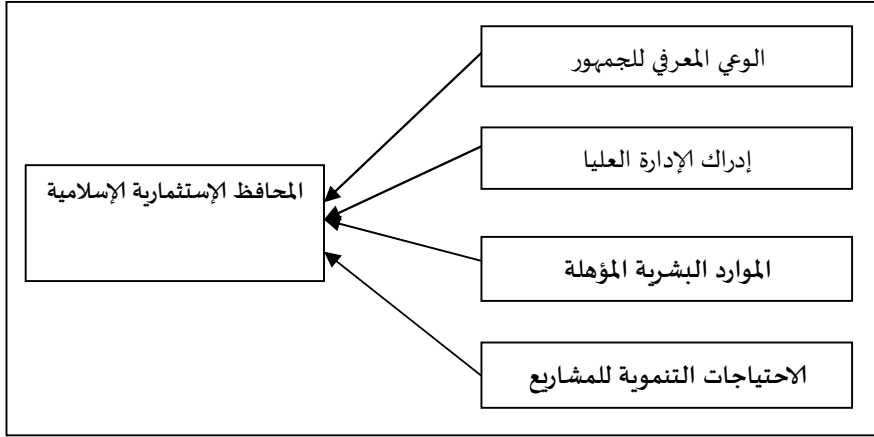
## 2.1 فرضيات البحث:

- ✓ لا يوجد علاقة بين الوعي المعرفي للجمهور والمحافظ الاستثمارية.
- ✓ لا يوجد علاقة بين إدراك الإدارة العليا والمحافظ الاستثمار.
- ✓ لا يوجد علاقة بين الموارد البشرية المؤهلة والمحافظ الاستثمار.
- ✓ لا يوجد علاقة بين الاحتياجات التمويلية للمشاريع والمحافظ الاستثمارية.
- ✓ لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد البحث والمحافظ الاستثمار لدى البنوك الإسلامية تعزى إلى بيئاتهم الشخصية.

### 3.1 متغيرات البحث:

- ✓ المتغيرات المستقلة: الوعي المعرفي للجمهور. - إدراك الإدارة العليا. - الموارد البشرية المؤهلة - الاحتياجات التمويلية للمشاريع.
- ✓ المتغير التابع: المحافظ الاستثمار الإسلامية

الشكل 01: يوضح نموذج البحث.



### 4.1 أهداف البحث:

- يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على توجيه التمويل لدى البنوك الإسلامية نحو تغطية الاحتياجات التمويلية للمشاريع الإنتاجية في الاقتصاد، وأكثر تحديدا يهدف البحث إلى:
- ✓ التعرف على المفاهيم الأساسية للمحافظ الاستثمار الإسلامية؛
  - ✓ التعرف على التطبيقات المعاصرة للمحافظ الاستثمار الإسلامية؛
  - ✓ تقديم توصيات إلى أصحاب المال والقرار في المصارف الإسلامية في توجيه مدخرات هذه المحافظ للمساهمة لتحقيق التنمية في الاقتصاد الفلسطيني.

### 5.1 أهمية البحث:

بشكل البحث أهمية كبيرة في إطار ما يمثله من رغبة الأفراد والمؤسسات والحكومات في إيجاد أدوات استثمارية تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، كما تتمثل أهمية البحث في لفت انتباه العاملين في صناعة التمويل والبنوك الإسلامية إلى أهمية تنوع المنتجات المصرفية الإسلامية بهدف تحقيق الميزة التنافسية مقارنة بالصيرفة التقليدية، وتطوير المحافظ الاستثمار الإسلامية كبدل شرعي للمحافظ الاستثمار التقليدي، وتقديم توصيات في توجيه مدخرات الأموال المجمعة عبر المحافظ الاستثمار نحو دعم المشاريع الإنتاجية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادي المنشودة، بالإضافة لإثراء المكتبة بهذه الأبحاث للاستفادة منها في الواقع العملي.

### 6.1 الدراسات السابقة والإطار النظري:

- ✓ دراسة بشرى سماقية (بدون تاريخ) بعنوان: إدارة المحافظ الاستثمارية باستخدام البرمجة التربيعية: هدفت هذه الدراسة إلى مساعدة المستثمر على الاختيار الأمثل لمحفظته الاستثمارية في عصر الاقتصاد المالي الحديث وذلك من خلال صياغتها كمسألة برمجة تربيعية الذي يعد من النماذج المستخدمة في الأسواق المالية الحديثة، ومن ثم تطوير نموذج يعطي حلوًا مثالية أفضل وتطبيق هذه النماذج حاسوبياً على أحد برامج شركة مايكروسوفت، كما كتب في مجال تحليل

المحافظ الاستثمارية العديد من المؤلفات، ولكن تطبيق البرمجة التريبيعية التي هي من مسائل المثليات غير الخطية لا يجاد الاختيار الأمثل للمحافظ الاستثمارية وهو من التطبيقات الهامة والواقعية التي كتبت في هذا المجال.

✓ دراسة عبد الحميد البعلي (بدون تاريخ): إدارة صناديق الاستثمار (الواقع التنظيمي والتخرج الشرعي وضوابطه الفقيهية: هدفت هذه الدراسة التعرف على مفهوم صندوق الاستثمار ومجموعة المبادئ الأساسية الحاكمة. والتخرج الشرعي والضوابط الفقهية لعقد المضاربة الشرعية وعقد الوكالة كأساس لأداء صناديق الاستثمار، بالإضافة إلى الضوابط الفقهية المقاصد الشرعية والرقابة الشرعية والمركبة لإدارة الصندوق الاستثمار، وكذلك المسئولية الشرعية والقانونية لإدارة الصندوق الاستثماري، وقد خلصت الدراسة إلى توضيح واقع التنظيمي والتخرج الشرعي وضوابطه الفقهية، من خلال طرح صورتان لإدارة الصناديق الاستثمارية.

✓ دراسة جليل العارضي وزيد جعفر (2014) بعنوان: تحديد المحفظة الاستثمارية المثلى في سوق العراق للأوراق المالية: بحث تطبيقي في شركات القطاع الصناعي العراقي الخاص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المحفظة الاستثمارية المثلى في سوق العراق للأوراق المالية (2008 – 2012)، وتكونت عينة البحث من (21) شركة عاملة في الشركات المساهمة الخاصة الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد خلص البحث إلى عدة نتائج منها استناداً إلى شروط تشكيل المحفظة الاستثمارية من الشركات الكفوة التي تعطي عائداً أكبر مما تعطية بقية الأوراق المالية للشركات الصناعية في هذا البحث، والتي تحمل نفس القدر من المخاطر أو أقل وذلك بالاعتماد على معامل الارتباط بين العوائد المتحققة عن كل شركة فيها، وأيضاً من حيث أثره على عائد كل المحفظة ومخاطرها.

✓ دراسة شهاب النعيمي (2004) بعنوان: إدارة المعرفة المالية في تطور وسائل بناء وإدارة المحفظة المالية:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية إدارة المعرفة المالية في تطوير واختيار نماذج كمية تسهم في بناء محافظ استثمارية كفوة تحقق أهداف المستثمرين باختلاف سلوكياتهم، وبينت الدراسة تعدد وسائل بناء المحفظة المالية بهدف إيجاد نموذج يمكن مدير المحفظة المالية من توقع عوائد ومخاطر محتملة تلي ميول واتجاهات المستثمرين، وقامت بدراسة هذه النماذج لغرض تبسيط الإجراءات اللازمة لبناء المحافظ الاستثمارية التي تتوافق مع أهداف ورغبات المستثمر، ويؤكد على دور مدير المحفظة في توظيف المعرفة التي يمتلكها في الأدوات لبناء النموذج الذي يحقق غاياته واتخاذ القرار لذلك.

## 2. مفهوم المحفظة الاستثمارية:

هناك مفاهيم متعددة للمحافظ الاستثمارية تتماشى مع ظروف الغاية منها، وتعدد أشكالها وأنواعها وأهدافها ومكوناتها، والمحفظة الاستثمارية تعبير يطلق على مجموعة الأصول المختلفة التي يملكها الفرد، سواء كانت تلك الأصول تمثل عقارات وأراضي، أم أسهماً وسندات، أم أية أصول أخرى كالذهب والسلع المختلفة، وهذا مفهوم موسع للمحافظ الاستثمارية، أما مفهومها المتخصص فيقتصر على الاستثمار بالأوراق المالية. (مروان شموط، ، عبود، 2007، ص 255 - 256)

كما يمكن تعريف المحفظة الاستثمارية، وهي أداة مركبة من أدوات الاستثمار وذلك تتكون من أصلين أو أكثر يتم استثمار الأموال بها، أو أنها مجموع ما يملكه المستثمر من أصول شريطة أن يكون الهدف منها تنمية القيمة السوقية لها، وتخضع لإدارة شخص مسؤول عنها يسمى مدير المحفظة، الذي يكون أ م مالكها أو مأموراً وحينئذ ستفاوت صلاحياتها في إدارتها وفقاً لشروط العقد المبرم بينه وبين مالك أو مالكي المحفظة.

وتختلف المحافظ الاستثمارية في تنوع أصولها، ويمكن أن تكون جميع أصولها حقيقية مثل الذهب والعقار والسلع... الخ، كما يمكن أن تكون جميع أصولها مالية كالأسهم والسندات والعملات... الخ، لكن في اغلب الأحوال تكون أصول المحفظة من النوع المختلط أي أنها تجمع الأصول الحقيقية والمالية معاً وهذا يقودنا إلى ما تعريف المحفظة الاستثمارية المثلي بشكل عام من وجهة نظر المستثمر الرشيد بأنها: تلك المحفظة التي تتكون من تشكيلة متنوعة ومتوازنة من الأصول الاستثمارية، وبكيفية تجعلها الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف المستثمر (محمد مطر، 1999، ص 91-93).

## 1.2 أهداف المحفظة الاستثمارية:

على الرغم من اختلاف أهداف الاستثمار من مستثمر لآخر، إلا أن هناك أهداف رئيسة تعد ضرورية لتحقيق برامج استثمارية جيدة وهي:

- ✓ الحفاظ على رأس المال الأصلي لغرض الاستمرار المستثمر بالسوق؛
- ✓ استقرار تدفق الدخل من الاستثمارات؛
- ✓ النمو في رأس المال المستثمر؛
- ✓ القابلية للتسويق والسيولة للأوراق المالية؛
- ✓ التنوع في الاستثمارات لتقليل المخاطر التي يتعرض لها المستثمر (ناظم محمد الشمري، 1999، ص 260-261).

## 2.2 أسس إدارة المحفظة الاستثمارية:

لا تختلف أسس إدارة المحفظة وأهدافها عن المبادئ العامة في الاستثمار، وهناك نقاط يجب التركيز عليها، مثل التخطيط، والتوقيت، والتحفيز والتعقل، والمراقبة والمتابعة، كما يوجد أسس للتنوع في مكونات المحفظة، أهمها:

- ✓ تنوع جهة الإصدار: يقصد به تنوع جهة إصدار الأوراق المالية المكونة للمحفظة الاستثمارية من قبل عدة منشأة، وهناك أسلوبين شائعين هما: أسلوب التنوع البسيط، والتي تعني أن كلما زاد تنوع الاستثمارات التي تتضمنها المحفظة كلما انخفضت المخاطر التي يتعرض لها عائلها. وأسلوب ماركوتز في التنوع، ويعتمد هذا الأسلوب على اختيار الاستثمارات المكونة للمحفظة عشوائياً على ضرورة الاختيار الدقيق لتلك الاستثمارات، وذلك بمراعاة درجة الارتباط بين العوائد المتولدة عنها.
- ✓ تنوع تواريخ الاستحقاق: ويوجد علاقة بين أسعار الفائدة والقيمة السوقية للأوراق المالية، حيث أن تقلب أسعار الفائدة في السوق يترتب عليها تقلبات أكبر في قيمة السندات طويلة الأجل بالمقارنة مع السندات قصيرة الأجل، الأمر الذي يتطلب إلى تنوع تواريخ الاستحقاق للأصول المالية أو الأصول الحقيقية تجنباً للمخاطر.
- ✓ التنوع الجغرافي (الدولي): وهو التنوع من خلال الاستثمار في أوراق مالية موجودة في أكثر من منطقة، وتنوع العملات التي تقيم بها، فيكون الاستثمار في الأصول والعملات معاً. (ناظم محمد الشمري، 1999، ص 263-264)

## 3.2 سياسات إدارة المحفظة الاستثمارية:

- يوجد عدة سياسات متعارف عليها في إدارة المحفظة كالاتي
- ✓ السياسة الهجومية (المخاطرة): وهنا يكون يفضلون مدراء المحافظ عنصر العائد المرتفع على عنصر الأمان، والنموذج الشائع لهذا السياسة هو ما يعرف بمحفظة رأس المال.
- ✓ السياسة الدفاعية (المحفظة): وهي السياسة التي يتبناها مدراء المحافظ المتخصصون جداً اتجاه عنصر المخاطرة، الأمر يفضلون عنصر الأمان على عنصر العائد، فيركزون على الأدوات الاستثمارية ذات الدخل الثابت، ويطلق على هذا النوع محفظة الدخل.

✓ **السياسة المعتدلة (الموازنة):** حيث تجمع هذه السياسة بين السياستين، ويتبناها غالبية مدراء المحافظ الذين يهدفون إلى تحقيق استقرار نسبي في محافظهم الاستثمارية، وذلك من خلال اتباع أسلوب يطلق عليه بقاعدة الرجل الحريص. (محمد مطر، 1999، ص 117-119)

#### 4.2. أنواع المحفظة الاستثمارية:

يقسم بعض المحللين المحفظة الاستثمارية إلى الأنواع التالية:

✓ **المحفظة العامة (محفظة المؤسسات):** هي محافظ استثمارية تطرح للاكتتاب العام على شكل حصص يمتلكها المساهم وتمتتع بإدارة مستقلة، وتشكل هذه المحافظ من أدوات استثمارية كالأسهل الممتازة والأسهل العادية والسندات وشهادات الإيداع والمعادن

✓ **المحفظة الخاصة (محفظة العملاء):** وهي محافظ يكونها المستثمرون أفراداً أو مؤسسات للاستثمار لحساب العملاء بناء على رغبتهم أو يتكل إلى مدير لإدارة المحفظة، وتعود الأرباح للعميل المستثمر الذي اختار تشكيل المحفظة.

✓ **المحفظة النقدية (العملات الأجنبية):** وهي محافظ العملات الأجنبية تتشكل من عدة عملات فتأخذ اتجاهها أمريكياً أو أوروبياً أو قد يكون مختلطاً بمعنى المزج بين الاتجاهين. (أحمد زكريا صيام، 2003، ص 93-94)

✓ **المحفظة الاستثمارية الإسلامية:** وهي عبارة عن محفظة استثمارية مكونة من عدة أصول حقيقية ومالية متنوعة بقصد الاستثمار ومحكومة بضوابط شرعية حتى تخرج معاملات هذه المحفظة تتفق وأحكام الشريعة، وهي علاقة تعاقدية فردية بين طرفين، ليمنحها مرونة أكبر في تحديد شكل التعاقد أو نوع التعاقد من الجانب الفقهي، فإن شاء الطرفان جعلوا التعاقد بينهما على شكل المضاربة أو الوكالة أو الإجارة، وهذا بحسب ما يتفقان عليه (دوابه، ص 260-265).

#### 5.2 الضوابط الشرعية للمحفظة الاستثمارية:

يمكن أن نستخرج ضوابط شرعية لبناء محفظة الأوراق المالية كالآتي:

✓ لا بد من استبعاد جميع الأوراق المالية التي تمثل مديونية بفائدة محددة سلفاً؛

✓ يجب أن تكون الأوراق المالية المكونة للمحفظة تعود لشركات نشاطها مباح، ويجوز أن تعود لشركات تتعامل أحياناً بالحرام إن كانت الحاجة العامة والضرورة داعية لوجود مثل هذه الشركات، فإن انتفت الحاجة فلا يجوز أن تكون في مكونات المحفظة؛

✓ لا مانع أن تكون العملات جزءاً في بناء محفظة الأوراق المالية الإسلامية بشرط مطابقتها لأحكام الصرف في الفقه الإسلامي. (أحمد معجال العتيبي، 2002، ص 144-145)

#### 6.2 الأسس العلمية لإدارة وتكوين محفظة استثمارية في البنوك الإسلامية:

فالتناظر لواقع الحال مدى حاجة المصارف الإسلامية إلى الاهتمام بمحافظ الأوراق المالية بما يدعم استثماراتها طويلة الأجل، الأمر الذي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولن يتحقق هذا إلا من خلال إدارة علمية للمحفظة، وتتمثل في الخطوات التالية:

✓ **الخطوة الأولى:** تحديد أهداف المحفظة؛

✓ **الخطوة الثانية:** التعرف على القيود المرتبطة بالمحفظة، سواء كان قيد زمني أو قيد الإمكانيات المادية أو قيد العائد أو قيد السيولة أو قيد الخطر؛

- ✓ الخطوة الثالثة: تحليل الورقة المالية، وهنا يتم تقييم الورقة المالية وتحليل العوائد والمخاطر؛
- ✓ الخطوة الرابعة: تحليل المحفظة: أي قياس العائد والمخاطر التي تم الحصول عليها؛
- ✓ الخطوة الخامسة: اختيار المحفظة: بناءً على الأهداف المحفظة وفي ضوء القيود المفروضة؛
- ✓ الخطوة السادسة: تقييم أداء المحفظة: لا يقتصر دور المحفظة على تكوينها، بل يجب أن يكون هناك متابعة مستمرة لاتخاذ الإجراءات الملائمة خاصة في حالة عدم استقرار السوق. (سيدالهوري، 1982، ص 251-255).

## 7.2 عناصر السلامة للمشروعات الاستثمارية

- تتمثل عناصر السلامة في المشروعات الاستثمارية التي تجرئها المصارف الإسلامية فيما يلي:
- ✓ السلامة الشرعية: أي عدم مخالفة المشروع لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- ✓ السلامة الفنية: أي يجب أن تتوفر عناصر السلامة الفنية للمشروع من حيث الموقع والطاقة الإنتاجية الملائمة والقوى العاملة والمناخ والمرافق ... الخ؛
- ✓ السلامة التجارية: ويراد بها أن يكون هناك سوق للسلعة حالياً ومستقبلاً؛
- ✓ السلامة الإدارية: أن يكون المشروع سليماً من الناحية التنظيمية والإدارية؛
- ✓ السلامة المالية: يجب أن يكون المشروع ملائماً؛
- ✓ السلامة الاقتصادية والاجتماعية: يجب أن يكون المشروع سليماً من الناحية الاقتصادية والناحية الاجتماعية، إذ يمثل قيمة إضافية حقيقية للاقتصاد والمجتمع؛
- ✓ السلامة القانونية: يعتبر المشروع سليماً من الناحية القانونية، إذ يجب أن يتلاءم مع طبيعة ومخاطر وأهداف المشروع ومجالات عمله، والظروف البيئية من حوله. (حماد، حمزة عبد الكريم محمد، 2008، ص 200-213)

## 8.2. الاحتياجات التمويلية للمشاريع الإنتاجية:

إن المشاريع الإنتاجية تحتاج إلى مختلف صور التمويل في شتى الاتجاهات والمجالات، وتختلف صور التمويل التي تعرض لها تبعاً لاختلاف طبيعة العمل وتنوع الغاية من التمويل المطلوب، وتنوع المشاريع الاقتصادية حسب الغرض منه، ويمكن النظر إليها وفق تصنيف القطاعات الاقتصادية التالية:

### ✓ المشاريع الزراعية:

وهي المشاريع التي يكون نشاطها متجهاً نحو الزراعة والإنتاج الحيواني، والتي يمكن إجمالي احتياجاتها التمويلية فيما يلي:

- تمويل السيولة التشغيلية اللازمة؛
- تمويل المواد الخام الضرورية اللازمة؛
- تمويل الآلات والمعدات اللازمة.

### ✓ المشاريع الصناعية:

وهي المشاريع التي يكون مجال نشاطها متجهاً نحو تصنيع المواد، وبيعها، والتي يمكن إجمالي احتياجاتها التمويلية فيما يلي:

- تمويل السيولة التشغيلية اللازمة؛
- تمويل المواد الخام اللازمة؛
- تمويل الآلات والمعدات اللازمة؛
- تمويل المباني والإنشاءات اللازمة.

### ✓ المشاريع التجارية:

هي المشاريع التي يكون نشاطها قائمًا على التجارة، أي شراء وبيع المواد، والتي يمكن إجمالي احتياجاتها التمويلية فيما

يلي:

- تمويل المخزون من البضائع اللازمة؛
- تمويل الآلات والمعدات اللازمة؛
- تمويل الإنشاءات والمباني اللازمة؛

✓ المشاريع العقارية: هي المشاريع التي يكون نشاطها متجهًا نحو تطوير الأراضي وإنشاء الأبنية، ويمكن إجمالي احتياجاتها

التمويلية فيما يلي:

- تمويل المواد الخام اللازمة؛
- تمويل تطوير الأراضي والعقارات اللازمة؛
- تمويل إنشاء الأبنية السكنية والصناعية والتجارية اللازمة.

### ✓ المشاريع الخدمية:

وهي المشاريع التي يكون نشاطها قائمًا على توفير خدمات النقل والصيانة، والتي يمكن إجمالي احتياجاتها التمويلية فيما

يلي:

- تمويل السيولة التشغيلية اللازمة؛
- تمويل الآلات والمعدات اللازمة؛
- تمويل الإنشاءات والمباني اللازمة. (سامي حسنمودة، 1998، ص 74-76)

وبعد معرفة طبيعة الاحتياجات التمويلية اللازمة لتمويل المشاريع الإنتاجية يمكن تغطيتها من خلال المحافظ الاستثمار

الإسلامية.

### 3 منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم إجراء دراسة ميدانية من خلال تصميم استبانة لهذا الغرض وتحليل البيانات واستخدام الطرق الإحصائية لمعالجتها، فعلى صعيد الدراسة الوصفية تم الاطلاع على البحوث النظرية والتجارب العملية.

### 1.3 مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع وعينة البحث في الموظفين المتخصصين في مجال التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة (البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي) والبالغ عددهم بـ (16) موظف، وقد تم استخدام طريقة العينة القصدية لتطبيق الدراسة، وإليك تفاصيل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية في الجدول (1):



جدول رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية

النسبة المئوية %	العدد	البيانات الشخصية	
81.3	13	ذكر	النوع
18.8	3	أنثى	
-	-	سنة فأقل	الخبرة
-	-	من 2 الى 5 سنوات	
12.5	2	من 6 الى 10 سنوات	
43.8	7	من 11 الى 15 سنة	
43.8	7	من 16 سنة فأكثر	
-	-	دبلوم	المؤهل العلمي
81.3	13	بكالوريوس	
18.8	3	ماجستير	
-	-	دكتوراه	طبيعة العمل
12.5	2	موظف	
31.3	5	رئيس قسم	
43.8	7	مراقب / مساعد	
12.5	2	مدير فرع / دائرة	
-	-	مساعد / نائب مدير عام	
-	-	مدير عام	
-	-	مستشار قانوني / شرعي	

المصدر: من إعداد الباحث.

### 2.3. أداة الدراسة:

تم تطوير استبانة اعتمدا على الأدب النظري والدراسات السابقة، وتكونت الاستبانة من (20) فقرة موزعة على أربع مجالات هي: الوعي المعرفي للجمهور، إدراك الإدارة العليا، الموارد البشرية المؤهلة، المحافظ الاستثمارية الإسلامية، وقد تبين أن غالبية الموظفين من الذكور بنسبة (81.3%) و(18.7%) للإناث، وتتراوح الخبرة ما بين 11 - 16 سنة، الأمر الذي يساعد البنوك الإسلامية التوجه نحو تطبيق المحافظ الاستثمارية، ويدعم ذلك المؤهلات العلمية لدى الموظفين الموزعة بين (81.3%) للبكالوريوس و(18.7%) للماجستير.

### 3.3 صدق الاستبانة: يوجد العديد من الاختبار التي تقيس صدق الاستبانة أهمها:

✓ الصدق الظاهري "صدق المحكمين":

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين عددهم (3) من المتخصصين في العلوم المالية والمصرفية، وتم الاستجابة لآراء المحكمين من حيث الحذف والتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

✓ صدق الاتساق الداخلي Internal Validity:

## دور المحافظ الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية في دعم الاحتياجات التمويلية

### للمشاريع الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني

تم عمل الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه الفقرة، كما موضح في الجدول (2):

جدول رقم (2) حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه الفقرة.

المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
<b>الوعي المعرفي للجمهور:</b>		
1. تتوفر لدى الجمهور القدرة على التواصل مع البنوك الإسلامية.	.666*	0.002
2. توجد لدى الجمهور ثقة في الاستثمار لدى البنوك الإسلامية.	.591*	0.008
3. تتوفر لدى الجمهور الوعي المعرفي عن المحافظ الاستثمار.	.925*	0.000
4. تتوفر لدى الجمهور إلمام بأساليب التمويل الإسلامي.	.914*	0.000
5. يوجد لدى الجمهور إلمام عن المحافظ الاستثمارية.	.925*	0.000
<b>إدراك الإدارة العليا:</b>		
1. تتوفر لدى الإدارة العليا الوعي المعرفي للمحافظ الاستثمارية.	.829*	0.000
2. تهتم الإدارة العليا بتطوير الموارد المالية لغاية الاستثمار.	.777*	0.000
3. تخصص الإدارة العليا في الهيكل التنظيمي قسم لتطوير الأدوات المالية الإسلامية.	.877*	0.000
4. تعمل الإدارة العليا على استقطاب موارد بشرية مؤهلة.	.829*	0.000
5. تستطيع الإدارة العليا اتخاذ القرار في المحافظ الاستثمارية.	.689*	0.002
<b>الموارد البشرية المؤهلة:</b>		
1. تتوفر لدى البنوك الإسلامية موارد بشرية مؤهلة علمياً وعملياً.	.789*	0.000
2. تسعى البنوك الإسلامية إلى استقطاب كفاءات من ذوي الاختصاص.	.829*	0.000
3. تعمل البنوك الإسلامية على تطوير الكوادر البشرية.	.960*	0.000
4. تعمل البنوك الإسلامية على عقد لقاءات دورية مع الخبراء.	.834*	0.000
5. تتوفر لدى البنوك الإسلامية موارد بشرية لديها القدرة على الإبداع والتميز.	.940*	0.000
<b>المحافظ الاستثمارية الإسلامية:</b>		
1. تتوفر لدى البنوك الإسلامية توجه بعمل المحافظ الاستثمار.	.771*	0.000
2. تتوفر لدى البنوك الإسلامية الوعي المعرفي عن المحافظ الاستثمار.	.885*	0.000
3. تتوفر لدى البنوك الإسلامية البيئة القانونية لإدارة المحافظ الاستثمار.	.840*	0.000
4. تتوفر لدى البنوك الإسلامية الكوادر البشرية المؤهلة.	.900*	0.000
5. يوجد لدى البنوك الإسلامية توجه في تمويل المشاريع الإنتاجية للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.	.784*	0.000

المصدر: من إعداد الباحث.

يتضح من جدول (2) أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً وبدرجة قوية عند مستوى معنوية  $\alpha \leq 0.05$  وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

### ✓ الصدق البنائي Structure Validity:

للتحقق من الصدق البنائي تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة، وإليك تفاصيل ذلك في جدول (3):

جدول رقم (3) حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
الوعي المعرفي للجمهور	.811*	0.000
إدراك الإدارة العليا	.681*	0.002
الكوادر البشرية المؤهلة	.817*	0.000
المحافظ الاستثمارية الإسلامية	.673*	0.002

يتضح من جدول (3) أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً وبدرجة قوية عند مستوى معنوية  $\alpha \leq 0.05$  وبذلك تعتبر مجالات الاستبانة صادقة.

### 4.3 ثبات الاستبانة Reliability:

تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ، حيث بلغت قيمته للاستبيان (0.883)، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع، ويستخلص من نتائج اختبائي الصدق والثبات أن الاستبانة صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة كبيرة جداً مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذه الدراسة.

### 5.3 اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test:

تم استخدام اختبار كولموجوروف - سمرنوف لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، حيث تبين أن قيمة الاختبار تساوي (0.811) والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.526) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك فإن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

### 4. عرض نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها:

### 1.4 تحليل فقرات مجال الوعي المعرفي للجمهور:

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب، كما موضح في الجدول (4):

جدول رقم (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب

الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
2	85.00	0.45	4.25	1. تتوفر لدى الجمهور القدرة على التواصل مع البنوك الإسلامية.
1	88.75	0.51	4.44	2. توجد لدى الجمهور ثقة في الاستثمار لدى البنوك الإسلامية.
4	76.25	1.05	3.81	3. تتوفر لدى الجمهور الوعي المعرفي عن المحافظ الاستثمارية.
3	81.25	0.93	4.06	4. تتوفر لدى الجمهور إلمام بأساليب التمويل الإسلامي.

## دور المحافظ الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية في دعم الاحتياجات التمويلية

### للمشاريع الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني

5	73.75	1.01	3.69	يوجد لدى الجمهور إلمام عن المحافظ الاستثمارية.
	81.00	0.67	4.05	فقرات المجال بشكل عام

المصدر: من إعداد الباحث.

يبين جدول (4) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجال الوعي المعرفي للجمهور يساوي 4.05 وبذلك فإن الوزن النسبي 81.00%، وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المجال بنسبة 81.00%، وقد حصلت الفقرة "توجد لدى الجمهور ثقة في الاستثمار لدى البنوك الإسلامية" على أعلى درجة موافقة بنسبة 88.75%، الأمر الذي يساعد البنوك الإسلامية في التوجه نحو تطبيق المحافظ الاستثمارية الإسلامية، بينما حصلت الفقرة "يوجد لدى الجمهور إلمام عن المحافظ الاستثمارية" على أقل درجة موافقة بنسبة 73.75%، وعلى الرغم من أنها أقل أجابه بين فقرات الاستبانة إلا أن إجابتهم عالية الأمر الذي يتطلب تعزيز نشر ثقافة المحافظ الاستثمارية الإسلامية لدى الجمهور.

### 2.4 تحليل فقرات مجال الإدراك الإدارة العليا:

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب، كما موضح في الجدول (5):

جدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لفقرات مجال الإدراك الإدارة العليا:

الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
5	85.00	0.58	4.25	1. يتوفر لدى الإدارة العليا الوعي المعرفي للمحافظ الاستثمارية.
3	88.75	0.63	4.44	2. تهتم الإدارة العليا بتطوير الموارد المالية لغاية الاستثمار.
1	90.00	0.52	4.50	3. تخصص الإدارة العليا في الهيكل التنظيمي قسم لتطوير الأدوات المالية الإسلامية.
3	88.75	0.63	4.44	4. تعمل الإدارة العليا على استقطاب موارد بشرية مؤهلة.
1	90.00	0.52	4.50	5. تستطيع الإدارة العليا اتخاذ القرار في المحافظ الاستثمارية.
	88.50	0.41	4.43	فقرات المجال بشكل عام

المصدر: من إعداد الباحث.

يبين جدول (5) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجال إدراك الإدارة العليا يساوي 4.43 وبذلك فإن الوزن النسبي 88.50%، وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المجال بنسبة 88.50%، وقد حصلت الفقرة "تخصص الإدارة العليا في الهيكل التنظيمي قسم لتطوير الأدوات المالية الإسلامية" والفقرة "تستطيع الإدارة العليا اتخاذ القرار في المحافظ الاستثمارية" على أعلى درجة موافقة بنسبة 90.00%، الأمر الذي يساعد في ضرورة التوجه نحو تخصيص محافظ استثمارية إسلامية حتى تزيد من إقبال المستثمرين بسبب الوازع الديني، بينما حصلت الفقرة "يتوفر لدى الإدارة العليا الوعي المعرفي للمحافظ الاستثمارية" على أقل درجة موافقة بنسبة 85%، الأمر الذي يتطلب ضرورة توفر الوعي المعرفي لدى الإدارة العليا بخصوص إصدار المحافظ الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية لغرض تنوع الاستثمار للمستثمرين.

### 3.4 تحليل فقرات مجال الكوادر البشرية المؤهلة:

جدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لفقرات للكوادر البشرية المؤهلة

الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
1	91.25	0.51	4.56	1. يتوفر لدى البنوك الإسلامية كوادر بشرية مؤهلة.
2	90.00	0.52	4.50	2. تسعى البنوك الإسلامية إلى استقطاب كفاءات من ذوي الاختصاص.
3	86.67	0.62	4.33	3. تعمل البنوك الإسلامية على تطوير الكوادر البشرية.
4	86.25	0.70	4.31	4. تعمل البنوك الإسلامية على عقد لقاءات دورية مع الخبراء.
4	86.25	0.70	4.31	5. يتوفر لدى البنوك الإسلامية موارد بشرية لديها القدرة على الإبداع والتميز.
	87.88	0.54	4.39	فقرات المجال بشكل عام

المصدر: من إعداد الباحث.

يبين جدول (6) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجال الموارد البشرية المؤهلة يساوي 4.39 وبذلك فإن الوزن النسبي 87.88%، وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المجال بنسبة 87.88%. وقد حصلت الفقرة " يتوفر لدى البنوك الإسلامية كوادر بشرية مؤهلة " على أعلى درجة موافقة بنسبة 91.25%، الأمر الذي يساهم في تطبيق المحافظ الاستثمارية الإسلامية وهذا يتفق مع السمات الشخصية لعينة البحث المشار إليها أعلاه، بينما حصلت الفقرة " تعمل البنوك الإسلامية على عقد لقاءات دورية مع الخبراء " والفقرة " يتوفر لدى البنوك الإسلامية كوادر بشرية لديها القدرة على الإبداع والتميز " على أقل درجة موافقة بنسبة 86.25%، الأمر الذي يتطلب ضرورة تركيز البنوك الإسلامية على تكثيف عقد اللقاءات مع الخبراء المتخصصين في مجال المحافظ الاستثمارية الإسلامية حتى يتسنى لهم تطبيق ذلك.

#### 4. تحليل فقرات مجال المحافظ الاستثمارية الإسلامية:

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب، لفقرات مجال المحافظ الاستثمارية الإسلامية

الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
2	90.00	0.63	4.50	1. يتوفر لدى البنوك الإسلامية توجه بعمل المحافظ الاستثمارية.
1	90.00	0.52	4.50	2. يتوفر لدى البنوك الإسلامية الوعي المعرفي عن المحافظ الاستثمارية.
3	88.75	0.51	4.44	3. يتوفر لدى البنوك الإسلامية البيئة القانونية لإدارة المحافظ الاستثمارية.
3	88.75	0.51	4.44	4. يتوفر لدى البنوك الإسلامية الكوادر البشرية المؤهلة.

## دور المحافظ الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية في دعم الاحتياجات التمويلية

### للمشاريع الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني

5	85.00	0.45	4.25	يوجد لدى البنوك الإسلامية توجه نحو تمويل المشاريع الإنتاجية للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
	88.50	0.44	4.43	فقرات المجال بشكل عام

المصدر: من إعداد الباحث.

يبين جدول (7) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجال المحافظ الاستثمارية الإسلامية يساوي 4.43 وبذلك فإن الوزن النسبي 88.50%، وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المجال بنسبة 88.50%، وقد حصلت الفقرة " يتوفر لدى البنوك الإسلامية الوعي المعرفي عن المحافظ الاستثمار " على أعلى درجة موافقة بنسبة 90.00%، بينما حصلت الفقرة " يوجد لدى البنوك الإسلامية توجه في تمويل المشاريع الإنتاجية للمساهمة في تحقيق التنمية " على أقل درجة موافقة بنسبة 85.00%، الأمر الذي يفتح الشهية أمام البنوك الإسلامية في تطبيق المحافظ الاستثمارية في الاقتصاد الفلسطيني.

#### 5. اختبار الفرضيات البحث:

✓ الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين الوعي المعرفي للجمهور وتطبيق المحافظ الاستثمارية الإسلامية.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار "معامل بيرسون للارتباط" وفق الجدول (8):

جدول رقم (8) اختبار "معامل بيرسون للارتباط الوعي المعرفي للجمهور وتطبيق المحافظ الاستثمارية الإسلامية.

الفرضية	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين الوعي المعرفي للجمهور وتطبيق المحافظ الاستثمارية الإسلامية.	.440*	0.044

المصدر: من إعداد الباحث.

يبين جدول (8) أن معامل الارتباط يساوي 440. وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.044 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوعي المعرفي للجمهور وتطبيق المحافظ الاستثمارية الإسلامية، وهذا يتفق مع الدراسات السابقة في هذا البحث دراسة (البعلي) ودراسة (العارضي وجعفر) ودراسة (النعيمي).

✓ الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين مدى إدراك الإدارة العليا وتطبيق المحافظ الاستثمارية الإسلامية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار "معامل بيرسون للارتباط" وفق الجدول (9):

جدول رقم (9) اختبار "معامل بيرسون للارتباط مدى إدراك الإدارة العليا وتطبيق المحافظ الاستثمارية الإسلامية.

الفرضية	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين مدى إدراك الإدارة العليا وتطبيق المحافظ الاستثمارية الإسلامية.	0.189	0.242

المصدر: من إعداد الباحث.

يبين جدول (9) أن معامل الارتباط يساوي 0.189، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.242 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك الإدارة العليا وتطبيق المحافظ الاستثمارية الإسلامية، .

✓ الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين الموارد البشرية المؤهلة وتطبيق المحافظ الاستثمارية الإسلامية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار "معامل بيرسون للارتباط" وفق الجدول (10):

جدول رقم (10) اختبار "معامل بيرسون للارتباط الموارد البشرية المؤهلة وتطبيق المحافظ الاستثمارية الإسلامية.

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	الفرضية
0.043	.443*	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين الموارد البشرية المؤهلة وتطبيق المحافظ الاستثمارية الإسلامية.

المصدر: من إعداد الباحث.

يبين جدول (10) أن معامل الارتباط يساوي .443، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.043 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الموارد البشرية وتطبيق المحافظ الاستثمارية، وهذا يتفق مع الدراسات السابقة في هذا البحث (البعلي) و(العارضي وجعفر) و(النعيمي).

✓ الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة البحث والمحافظ الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية في دعم المشاريع الانتاجية في الاقتصاد الفلسطيني تعزى الى البيانات الشخصية (النوع، الخبرة، المؤهل العلمي، طبيعة العمل).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار "T لعينتين مستقلتين" واختبار "التباين الأحادي"

جدول رقم (11) اختبار "T لعينتين مستقلتين" واختبار "التباين الأحادي"

المعلومات العامة	اسم الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
النوع	- لعينتين مستقلتين T	0.703	0.493
الخبرة	التباين الأحادي	-0.188	0.854
المؤهل العلمي	T_ لعينتين مستقلتين	-0.486	0.634
طبيعة العمل	التباين الأحادي	2.059	0.059

المصدر: من إعداد الباحث.

من النتائج الموضحة في الجدول السابق (11) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة والمحافظ الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية في دعم المشاريع الانتاجية في الاقتصاد الفلسطيني تعزى الى البيانات الشخصية (النوع، الخبرة، المؤهل

## دور المحافظ الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية في دعم الاحتياجات التمويلية

### للمشاريع الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني

العلمي، طبيعة العمل)، الأمر الذي يساعد في فتح الشهية لدى البنوك الإسلامية نحو تطبيق المحافظ الاستثمارية بهدف دعم المشاريع الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني.

#### 6. الخاتمة:

#### 1.6. النتائج: وقد خلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- ✓ هناك تحديات قد تواجه البنوك الإسلامية في تطبيق المحافظ الاستثمارية في الاقتصاد الفلسطيني؛
- ✓ يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوعي المعرفي للجمهور وتطبيق المحافظ الاستثمارية الإسلامية؛
- ✓ يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك الإدارة العليا للبنوك الإسلامية وتطبيق المحافظ الاستثمارية؛
- ✓ يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكوادر البشرية المؤهلة وتطبيق المحافظ الاستثمارية الإسلامية؛
- ✓ هناك احتياجات تمويلية متنوعة ومتعددة لدعم مختلف المشاريع الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني.

#### 2.6. التوصيات: في ضوء نتائج الدراسة الحالية نوصي بما يلي:

- ✓ حث المؤسسات المالية والمصرفية عامة وخاصة البنوك الإسلامية إلى نشر الوعي المعرفي والثقافي لدى الجمهور عن المحافظ الاستثمارية الإسلامية، وذلك من خلال ورش العمل والمؤتمرات العلمية...الخ؛
- ✓ تشجيع الإدارات العليا لدى البنوك الإسلامية في التوجه نحو تطبيق المحافظ الاستثمارية الإسلامية لغرض دعم المشاريع الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني؛
- ✓ ضرورة تكثيف البنوك الإسلامية لتعزيز اللقاءات مع المختصين من ذوي الخبرة في مجال تطوير أدوات الاستثمار الإسلامية؛
- ✓ حث البنوك الإسلامية على تطبيق المحافظ الاستثمارية الإسلامية لغرض دعم المشاريع الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني.

#### المراجع:

1. احمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار (عمان: ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط2، 2003م).
2. أحمد معجب العتيبي، المحافظ المالية الاستثمارية (عمان: دار النفايس للنشر والتوزيع، ط1، 2007م).
3. أشرف محمد دوايه، دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية.
4. بشرى سماقية، إدارة المحافظ الاستثمارية باستخدام البرمجة التريبيعية، دمشق: جامعة حلب - كلية الاقتصاد، قسم الإحصاء والبرمجة.
5. جليل كاظم مدلول العارضي، جعفر زيد عبد الزهرة، إدارة المحفظة الاستثمارية المثلى - بحث تطبيقي في شركات القطاع الصناعي العراقي الخاص، جامعة الكوفة (العراق: كلية الاقتصاد والإدارة، 2014م).
6. حمزة عبد الكريم محمد حماد، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية (عمان: دار النفايس للنشر والتوزيع، ط1، 2008م).
7. زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2012م).
8. سيد الهواري، الاستثمار، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية (القاهرة: طبعة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1982م).
9. سامي حمود، الأدوات التمويلية الإسلامية للشركات المساهمة (جدة: منشورات معهد البنك الإسلامي للتنمية للبحوث والتدريب، ط2، 1998م).
10. سوق فلسطين للأوراق المالية، وجهة النظر الإسلامية في الأوراق المالية المعاصرة، برنامج التوعية الاستثمارية، فلسطين، 2007م.
11. شهاب الدين حمد النعيمي، إدارة المعرفة المالية في تطوير وسائل بناء وإدارة المحفظة المالية، جامعة الزيتون الأردنية (عمان: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم إدارة الأعمال، 2004م).
12. عبد الحميد محمود البعلبي، إدارة صناديق الاستثمار - الواقع التنظيمي والتخريج الشرعي وضوابطه الفقهية، (الكويت، بدون تاريخ).
13. قانون الأوراق المالية الفلسطيني رقم (12)، مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد 53 بتاريخ 2005/2/28م، فلسطين.
14. مروان شموط، عبود كنجو، أسس الاستثمار (عمان: منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط1، 2007م).
15. محمد مطر، إدارة الاستثمار - الإطار النظري والتطبيقات العملية (عمان: مؤسسة الوراق، ط2، 1999م).
16. ناظم محمد الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، وانظر: عبد التواب، محمد حلمي، البورصة المصرية والبورصات العالمية (القاهرة: ط1، مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر، ط1، 2004م).
17. هندي منير، الاستثمار الأجنبي غير المباشر (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، 1999م).
18. وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة (دمشق: دار الفكر، ط1، 2002).